الفساد الاداري والمالي وأثار الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العراق

الباحث أحمد حسين جبر
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

د.عباس كاظم الدعمي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المقدمة

تعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها فالفساد ظاهرة عرفتها كافة المجتمعات في كل الازمنه والعصور ومستمرة لأنها لاتخص مجتمعاً بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها ومع ذلك فان حجم الظاهرة آخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالجمود وربما بالانهيار كما ان هذه المجتمعات كلما حققت قدراً اعلى من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد ومحاصرته ومعنى ذلك انه توجد علاقة ارتباط عكسية ما بين مستوى جودة أو صلاح الحكم وبين درجة ألفساد وانتشاره في أي مجتمع من المجتمعات فكلما زادت جودة الحكم تقلص مستوى الفساد ودرجة خطورته ومدى وانتشاره والعكس صحيح.

ويترتب على هذه الحقيقة نتيجة منطقية وهي إن الارتقاء بمستوى جودة الحكم أكثرالسبل فاعلية في مكافحة الفساد .

نعتقد على وفق ما يحدث في العراق من فساد إداري ومالي على وتبعا لقضايا الفساد التي أعلنت عنها هيئة النزاهة العامة والتي قاربت الألف الثالث منها أن(73) ثلاث وسبعون قضية منها تخص أناس بمستوى عالي في الحكومة.

وعليه يجب على الحكومة أن تباشر بتحصين كل مسؤول عن الفساد سواء كان مالياً أوادارياً ولتكبح جماحه نحو الفساد وان يكون نزيهاً دون إن يختل توازنه أو يساوم على ماله وشرفه قبل مساومته على شرف العراقيين أو أموالهم .

نحن نعرف إن الإنسان لايتجاوز على حقوق الآخرين ولايعتدي على شرف الآخرين إلا من كان بلا شرف ونعرف إن الفساد ليس طبيعة لدى الإنسان بقدر ما هو مرض يصيبه حين تكون عورة ضميره وجيبه مكشوفة أمام فايروس الفساد ليغدو بعدها مدمناً على الفساد وحين يتعذر على الحكومة بمختلف مؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع من وضع قيوداً وظوابط لمنع الفساد فان ذلك العدد من المفسدين والفاسدين سوف يتزايد في كل يوم . فالمواطن العراقي أصبح يعلم جيداً ويعي الحالة المنتشرة في المجتمع ويعلم المتاجرين في مستقبله وحياته كما لايريد إن يشارك الجميع في الفساد حتى بصمته وهو اضعف الإيمان . لذا نضع علامة استفهام من الخطر الذي يتعرض له بلدنا يؤثر مستقبلاً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعسى إن نكون قد قدمنا خطوة على الطريق الصحيح وعسى أن يتحقق ما يطمح اليه شعبنا وابناؤنا وأراملنا التي أخذت تتزايد مع الأيتام فقد مللنا كثيراً من الشعارات والخطابات حين نجدها في الواقع بعيدة كل البعد من محتواها وأهدافها حتى اخترق الفساد كثيراً من المشاهد التي كانت مقدسة في أنظار الجميع انطلاقة من المقدمة السابقة .

مشكلة الدراسة:-

يمكن ان نجملها بما ياتي:-

1- يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة منتشرة في جميع بلدان العالم على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية .
2- أصبح للفساد الإداري والمالي جذور عميقة وآثار خطيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
3- ُيمارس الفساد الإداري والمالي في العراق آثار خطيرة ساهمت فضلاً عن الأوضاع الأمنية المتردية في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في ظل الانفتاح الاقتصادي .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من جانبين :

الجانب الأول: لانها مشكله ذات وجوهاً متعدده وآثارها مدمره ولأنها تبحث ليس فقط في اسبابها وأنما تتبنى أفكاراً لتحجيم الظاهره ان لم يكن مكافحتها.

الجانب الاخر:هو إن أوضاع العراق الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تختلف عن بقية بلدان العالم وبالتالي فان البحث في هذه المشكلة ليس بالأمر السهل بل يتطلب من الباحثين التصدي له في المؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع بمختلف طبقاته كافة.

فرضيـة الدراسـة :-

ينطلق البحث في فرضية مفادها إن المؤسسات الحكومية في العراق تعاني من الفساد الإداري والمالي الأمر الذي كان له الأثر في بطء عملية مسيرة التنمية الإقتصاديه والاجتماعية وحتى السياسية .

أهداف الدراسـة :-

انصرفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :-

1- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي.
2- بيان واقع الفساد الإداري والمالي في العراق من خلال التعرف على أسبابه وآثاره المختلفة والتطرق إلى سبل معالجته

منهجيـة الدراسـة :-

اعتمد البحث على الأسلوب الاستقرائي والوصفي لظاهرة الفساد للتوصل إلى صحة أو خطأ الفرضية وبالتالي الحصول على نتائج معالجته وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهره.

هيكليـة البحث :-ينقسم البحث الى ثلاثة محاور تناول المحور الأول الإطار ألمفاهيمي للفساد الإداري والمالي وفي المحور الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي وفي المحور الثالث الفساد الإداري والمالي في العراق حتى نسلط الضوء على مفهوم الفساد ومظاهره

وأسبابه وانعكاسات أثاره على الاقتصاد والمجتمع محاولين تسليط الضو على خصائص و إبعاد هذه الظاهرة و الآثار السلبية الناتجة عنها ثم نأتي إلى ابرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من آثارها على المجتمع .

المحور الأول:الإطار ألمفاهيمي للفساد الإداري والمالي

اولاً:المشهد التاريخي للفساد الإداري والمالي ومفهومه .

أ : المشهد التاريخي للفساد الإداري والمالي .

ظاهرة الفساد ليست حديثة وهي ليست مرتبطة بزمان ومكان معين ولكنها موجودة من قديم الأزل في بعض البلدان والحضارات القديمة ففي ديسمبر عام/ 1997 وجد فريق من العلماء الهولندين في (براكا)في سوريا مايقارب 150 كتابة مسمارية ترجع إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد تبين إن الموقع احتوى على مركز إداري للحضارة الأشورية وجد فيه أرشيف خاص بجهة مسؤولة عن الأمن في تلك البلاد الى مايقابل وزارة الداخلية في العصر (الحديث) فيه بيانات عن الموظفين الذين يقبلون الرشاوي وهذه البيانات تتضمن أسماء مسؤولين كبار واسم الأميرة الأشورية.(1)

---

(1)–برنامج المجتمع المدني –مقدمة حول مكافحة الفساد–دليل المتدرب–2006–صفحة4

امتدت ظاهرة الفساد الإداري على مر العصور وفي مختلف البلدان والأزمان كانت هناك بعض الظواهر العالمية للفساد التي تمثلت في الرشاوي والعمولات مقابل تسهيل الحصول على الخدمات ومنافع في معظم بلدان العالم.

وهذا يؤكد على إن جذور الفساد ممتدة من أعماق التاريخ وليست وليدة الوقت الحاضر ولكن تم تناولها حديثاً لما لها من خطورة على السلام والأمن الدوليين.

ب-مفهوم الفساد

يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها واستناداً إلى ذلك فانه يمكن إن نعرف الفساد لغة واصطلاحاً والإشارة إلى بعض التعاريف التي تسهم في أغناء تصور القارئ عن ما تتضمنه مشكلة الدراسة المراد بحثها.

الفساد في اللغة مشتق من (فسد) ضد (صلح) والفساد هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الإصلاح وقد وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في خمسين آية تضمنت شتى أنواع الفساد مبينة خطورته ونتائجه السيئة وحذرت من المفسدين ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب دلالته فهو يدل على الجدب في البر والقحط في البحر كما في قوله تعالى :(ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذين عملوا لعلهم يرجعون) [1].

أو الطغيان والتكبر كما في قوله تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين)[2].

(أو عصيان لطاعة الله) نرى ذلك في تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب في الآخرة.

---

(1) القرآن الكريم–سورة الروم–أية 41

(2) القران الكريم–سورة القصص–أية 83

أما الفساد اصطلاحا ليس هناك تعريف محدد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم لكن هناك اتجاهات تتفق بكون الفساد إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص أي يمكن إن نعرفه بما يأتي.

الفساد:هو استغلال أو استعمال غير مشروع للسلطات أو الصلاحيات الممنوحة للموظف العام أو الشخص المسئول يتمثل في استغلال الأموال العامة أو السيطرة عليها أو ابتزاز الآخرين عن طريق السلطات التي يملكها[1].

أما الفساد الإداري يعني استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع أو تقارب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة بعبارة أخرى هو كسب غير رسمي تفرضه ظروف معينة وتقتضيه عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات من حين لآخر[2].

أما الفساد المالي :– فهو عملية إهدار الثروات وسرقة قدرات المواطنين وطموحاتهم وتطلعاتهم نحو المستقبل الأفضل وعلم متقدم ورعاية صحية اشمل وتحسين ضرورات حياتهم ما يجعله مرضأ خطيراً قد يدمر حياة البشر[3].

ويمكن إن نعرف الفساد بأنه الخروج عن القانون والنظام وعدم الالتزام بهما واستغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة [4].

---

(1)هيأة النزاهة العامة مكافحة الفساد وتعزيزوالشفافيه – www.nzaha@yahoo.com

(2)نفس المصدر السابق .بلا

(3)هيئة النزاهة العامة– –مصدر سابق– بلا.

(4) المصدر نفسه – بلا.

عند ذلك سنصل إلى النزاهة والتي يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القيم والتطبيقات المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وهي نقيض الفساد وهي طموح كل البلدان إن تصل بالعاملين في القطاع العام والخاص إلى مستويات عالية من النزاهة لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد وهذا يتطلب إن تكون هناك شفافية عالية داخل المجتمع ويمكن إن نعني بالشفافية هي أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري ويدور بداخلها وإذ تكون كل الحقائق متوفرة للبحث والمناقشة إذ إن الشفافية ليست هدفاً بحد ذاتها دائماً بل هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المحاسبة والمسائلة لذلك تعد الشفافية من أهم الركائز التي ترتكز عليها العملية الديموقراطية فالفساد والشفافية مفهومان متعارضان والعلاقة القائمة بينهم علاقة عكسية كلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات والأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربته ومواجهة الفساد والحد منه والسيطرة على أثاره المدمرة ولان الفساد يستمد قوته من الغموض وعدم الوضوح في العمل الاداري .

ثانياً : أشكال الفساد الاداري والمالي

هناك عدة أشكال للفساد الإداري والمالي منها[1] :

1- استغلال المنصب العام : يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدول النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية

(1)حسين نجم–الفساد الإداري والمالي في العالم العربي–جريدة الصباح–الاقتصادي–العدد1317– 2008– ص 3

2– الاعتداء على المال العام غالباً ما يقوم بهذا السلوك الفاسد هم السياسيون والمسؤولون الحكوميون

3– التهرب الضريبي والكمركي ويقوم بهذا السلوك الفاسد هم رجال االاعمال من القطاع الخاص.

4– الرشوة المحلية والدولية : وهذا النوع يدفع لكبار المسئولين في دول العالم

5– تهريب الأموال :يقوم المسؤولون الحكوميون في الدول النامية بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية إلى مصارف وأسواق المال في الدول الأجنبية وخاصة أوروبا.

6– سرقة المعونات و المساعدات: يقوم أصحاب المناصب الرفيعة في الدول النامية بتحويل جزءا لايستهان به من المعونات والمساعدات والقروض التي تقدمها الدول المانحة .

ثالثاً :أسباب الفساد الإداري والمالي:

هناك أسباب عدة أدت إلى هذه الظاهرة وانتشارها ولعل أبرزها ما يأتي(1)

1– أسباب سياسية: غياب النظام السياسي الفعال المستند إلى مبدأ الفصل للسلطات وقلة الوعي السياسي وعدم معر فة الآليات وتنظيم الإدارة التي تتم من خلال ممارسة السلطة وغياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات.

2- أسباب اقتصادية: غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة فيغلب عليها طابع الصفقات التجارية المشبوهة والسمسرة وذلك لان مستوى الجهل والتخلف والبطاله عوامل حاسمة في تفشي ظاهرة الفساد وان انخفاض الأجور تتناسب عكسياً مع ازدياد ظاهرة الفساد.

3- أسباب قانونية : عدم استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي والاستقلالية مبدأ ضروري ومهم يستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة لإشاعة العدل و المساواة بين إفراد المجتمع.

فضلا عن ذلك هناك اسباب أخرى أسهمت في تفشي هذه الظاهرة في المجتمع لعل أبرزها ما يأتي : (2)

1- ضعف المؤسسات السياسية وغياب الديموقراطية.

2- غياب الشفافية والرقابة على الأداء الحكومي للمؤسسات.

3- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وعدم الخضوع للمسائلة

4- المرحلة الانتقالية التي تمر بها بعض البلدان فهي الأرضية المناسبة لتفشي الفساد.

---

(1)هيأة النزاهة العامة --مصدر سابق - بلا

(2)المصدر نفسه – بلا

من الأسباب الأداريه للفساد الأداري والمالي يمكن ان نجملها بما ياتي:-

أ- أسباب ترجع إلى طبيعة المنظمة أو المؤسسة وهي كما يلي:

1- إذا زاد اعتماد المنظمة أو المؤسسة على التمويل الأجنبي في ظل ضعف أنظمة الرقابة والمسائلة قد يؤدي ذلك إلى إيجاد بيئة تسمح بانتشار الفساد

2- إذا كانت القيادات التي تتولى العمل في المنظمة أو المؤسسة تميل إلى احتكار السلطة وعدم الاهتمام بمشاركة المواطنين في ذلك قد يكون سبباً في تفشي الفساد

3- إذا تولت العمل التنفيذي بالمنظمة أو المؤسسة نخبة إدارية منغلقة تمارس العمل بشكل نمطي فقد يؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالبرجوازية والبيروقراطية ومن أهم سمات هذه الحالة وجود نخبة إدارية لم تتغير منذ مدة طويلة تدير العمل وتقوم بإغلاق النوافذ أمام معرفة ما يجري داخل المنظمة أو المؤسسة وتطرأ لبقائهم في مواقعهم لمدة طويلة فقد أصبحوا أكثر احترافاً في مواجهة السبل وإشكال المسائلة كافة [1].

4- إذا كانت القواعد الحاكمة للعمل في المنظمة أو المؤسسة جامدة على نحو يضع العديد من العراقيل الإدارية والروتين قد يكون ذلك عاملا وراء انتشار الفساد

ب- الفقر والأجر المتدني

ت- العوامل الثقافية

ث- العوامل التنظيمية

إن في غياب الإصلاحات المؤسساتية المترافقة مع برامج الانفتاح الاقتصادي يخلق بؤراً جديداً واستغلال السلطة وانتشار الإحكام المتسلطة في المنظمة أو المؤسسة يشكل عائقاً رئيساً في وجه الشفافية على الصعيدين العام والخاص وجهل المواطنين بحقوقهم وعدم المبالاة من موظفي الإدارة الذين يعدون الرشوة علاوة وهبة مادية يستحقها الموظف لأنه أدى وظيفته بشكل فعال والاقتصار إلى إعمال المراقبة والضبط والضعف في آليات تقديم الشكاوي وعدم تحمل المسؤولية بسبب العدد الكبير من المؤسسات العامة التي يمثلها بشكل حصص تعد من العوامل التي تساعد على تفشي الفساد .

---

1 برنامج-المجتمع المدني العراقي – مصدر سابق-8-10

الأسباب التي دعت إلى الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد الإداري والمالي.

أ. الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بظاهرة الفساد كانت: (1)

1– انفتاح الدول بعضها على البعض الأخر وتزايد حجم المعلومات وتعدد الوسائل

2– زيادة عدد الدول التي بدأت مشاركة شعوبها في القرارات وما يعنيه هذا من درجة المسائلة للمؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق في كيفية استغلالها لموارد المجتمع

3 –توسع دور الدولة أما من خلال فرض الضرائب أو فرض القوانين أو بزيادة الإنفاق الحكومي مما يساعد على زيادة فرص الرشوة وسوء استغلال المسؤولية وبخاصة في الدول التي تغيب عنها المشاركة السياسية

4– انتهاء الحرب الباردة وعدم حاجة الكثير من الدول الصناعية إلى غض الطرف عن الفساد المتفشي في دول كانت حليفة لها في السابق

5– انخفاض حجم الهبات المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتزايد القروض بدلاً منها الأمر الذي يتطلب التأكد من مصداقية الدول المقترضة ونزاهتها وقدرتها على تسديد هذه القروض في المستقبل

1 يوسف خليفة اليوسف–الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج–مجلة العلوم الاجتماعية –مجلد 30 عدد/2 , 2002 , 258

ب. أسباب اهتمام الدول النامية بقضايا الفساد:

من أسباب التي دعت الدول النامية إلى الاهتمام بقضايا الفساد كانت[1]:

1- الكساد واختلال الميزان الاجتماعي بسبب سياسات الإصلاح الهيكلي في غالبية الدول النامية .

2- ظهور شريحة غنية في العقد المنصرم استفادت من التحولات في السياسات الداخلية للدول النامية والدول التي تمر في مرحلة التحول وانفتاح هذه الدول على العالم.

3- ظهور قوى معارضة في الدول النامية تدعو إلى مكافحة الفساد ومكافحة رموزه

4- انتشار الفساد في الأوساط السياسية وخاصة أصحاب المناصب الرفيعة في تلك الدول

5- الاهتمام الدولي المتزايد بهذه الظاهرة وخاصة من قبل منظمات ومؤسسات التمويل الدولي.

رابعا – مظاهر الفساد الإداري والمالي وآلياته :

أ- مظاهر الفساد:هناك أربعة مظاهر للفساد تبين صوره ودرجة الفساد المنتشر في المجتمع ويمكن توضيحها في النقاط التالية (2)

1- الفساد السياسي : الحكم الفاسد هو الغير الممثل لعموم ألافراد وغير خاضع للمسائلة الفعلية من قبلهم ويمثل في الحكم الشمولي وفقدان الديموقراطية ومن صوره هي :

(1)هيأة النزاهة – مصدر سابق –بلا

(2) د.علي وتوت – توصيف ظاهرة الفساد مجلة النبأ–العدد/ 79 /–2005 ، 4 – 10

ا– سوء استخدام السلطة

ب– المحسوبية والوساطة

ت– عدم المحافظة على كرامة الوظيفة

ث – الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى

2– الفساد المالي: ويتمثل في الصور الآتية:–

ا– مخالفة القواعد والإحكام المالية المنصوص عليها في القانون

ب– مخالفة القواعد والإحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة أو المؤسسة

ت– مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية

ث– الاسراف أو إهدار المال العام

ج–فرض الغرأمات

3–الفساد الأخلاقي:انحرافات في السلوك الشخصي للموظف العام كالقيام بأعمال مخلة بالحياء ومستوى الذوق العام أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى داخل المنظمة أو المؤسسة ومن صوره[1]:

أ– الرشوة

ب–اختلاس المال العام

ت–التزوير

ث–4–الفساد الإداري : يقصد به الفساد التنظيمي وصوره كثيرة وكما بتضح في النقاط الآتية :–

(2) د.ياسر خالد الوائل –الفساد الإداري ومفهوم مظاهره–مجلة النبأ–العدد 80 – 2006, 38 – 48

أ– عدم احترام وقت العمل

ب–امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه

ت–عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء وعدم تحمل المسؤلية

ث–التراخي والسلبية والانعزالية

ج– افشاء إسرار العمل

ب– آليات الفساد الإداري والمالي :–للفساد آلياته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الإفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة (نظام القيم) وهناك آليتان رئيستان من آليات الفساد هما : (1)

1– آلية دفع الرشوة أو العمولة إلى الموظفين أو المسؤولين في الحكومة وفي القطاعين الخاص والعام لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الإعمال والشركات الأجنبية .

2– آلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي .

سادساً :الإعلام والفساد الإداري والمالي:الإعلام يتيح للناس التدقيق بالإعمال وهو الأساس لحوار ملائم ومضطلع على هذه الأعمال في هذا السياق ومأثره للصحفيين واضحة فهم يقدمون للجمهور معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن قضايا الحكومة والأعمال والمصالح الخاصة وتستطيع وسائل الإعلام خلق مناخ للحوار الديمقراطي والمساعدة في تأسيس الحكم الجيد

والمحافظة عليه وفي وقتنا الحاضر يقدر الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام لإيصال المعلومات إلى الشعب .

فان حرية الصحافة التي تتضمن حرية الوصول إلى المعلومات أمراً أساسياً إلى مجتمع ديمقراطي منفتح وهذه الرؤية قد شقت طريقها نحو المعايير الشرعية الدولية في عدد كبير من البلدان وحقوق وسائل الإعلام مدعومة ومضمونه في ظل حرية تشريع المعلومات .

بالرغم من الاعتراف الدولي بحرية الصحافة لايزال الصحفيين ومنظمات وسائل الاعلام في جميع إنحاء العالم يواجهون عقبات في التبليغ وإعطاء الإخبار وخصوصاً عن الفساد . وتتمثل هذه العقبات في وجود رقابة فاعلة وأنظمة تعقيد العمل الصحافي أو في عوائق تقف في وجه الحصول على المعلومات الرسمية أو في وجود قوانين تكبح قدرة الصحافيين على التحقيق وإيصال الإخبار بحرية مثل تطبيق قوانين وحشية وشديدة القسوة وافترائية وتحريضه , ووجود رقابة مسيئة على مرافق إعلامية أساسية كالإذاعة وتسهيلات الطباعة وأجهزة التوزيع . فضلا عن ذلك هناك نقص في التدريب ومقاييس مهنية متدنية ودوره في الاستثمار في استقصاء الإنباء يشكل صعوبة, وفي بعض الأحيان الاستحالة على الصحافيين للوصول إلى المعلومات أو نشرها بشكل صحيح.

صعوبة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية هي سمة متأصلة في المجتمع الديمقراطي لذلك هناك نزعة الاستغلال للأخبار وتنظيم برامج للحوار العام في كل المجتمعات في البلدان إذ الثقافة الحرة غير راسخة تضع القيود على وسائل الإعلام بشكل مبين وتلحق ضرراً عميقاً بالحوار وبالمشاركة العامة . وإذ تكون الشؤون الحكومية أو مصالح الفرقاء الاقوياء مصانة

بالسرية , يواجه الصحفيون عوائقاً جمةً وخطراً جسدياً إذا عملوا على استقصاء المعلومات التي تسألها الكشف عن الفساد .يبدو أن وسائل الإعلام تواجه ايضاً تحديات داخل صفوفها أو المجتمع المدني يراقب التطورات في تركيز الملكية وفي دور الإعلان والدعاية والممارسات الصحافية الفاسدة التي تقوض من قدرة وسائل الإعلام على الالتزام بمقاييس عالمية مقبولة .[1]

سابعاً : القيم الإسلامية والفساد [2]

إن المتأمل في أنظمة الثواب والعقاب التي تعتمد عليها الأنظمة المعاصرة لتفعيل دور الإنسان في بناء مجتمعه هي معظمها خارجية وتعتمد على الوجود الدائم للإدارة والرقابة بما يجعلها مكلفة كما أنها تخفق في حالات كثيرة بسبب وجود ألحوافز القوية الداخلية لدى الإفراد للالتزام بها وسنوضح هنا كيف يمكن للقيم النابعة من العقيدة الإسلامية أن ترتقي بسلوك الإنسان بوجه عام وبدوره كفاءة استغلال الموارد وعدالة توزيعها .

وتعالج العقيدة الإسلامية دور المال في حياة المسلم بشمولية وتوازن بإذ تجعل المال عاملا بناء وليس أداة تدمير وصراع فالعقيدة تبدأ بالاعتراف بميل الإنسان إلى المال مع التنبيه إلى إن ما ادخره الله في الحياة الأخرى يفوق في حسنه ما يراه الإنسان في هذه الحياة

الدنيا , وذلك في قوله تعالى ((زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والإنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب))[3]

---

(1)بتينا بيترز – دور وسائل الإعلام : شفافية الشركات تغطية أو كشف الفساد 'ص 54 – 55

(2)يوسف خليفة اليوسف — مصدر سابق ص277

(3)القرآن الكريم – سورة آل عمران – أية 14

بعد ذلك يذكرنا الحق سبحانه وتعالى بان المال هو ملك لله سبحانه .

وتعالى والإنسان مستخلف فيه (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير) (1)

وبما أن الإنسان هو مستخلف في هذا المال فلا بد من التزامه بشروط المالك الأصلي فيما يتعلق بجوانب الاستهلاك والإنتاج والتوزيع لهذا المال كذلك يؤكد الخالق سبحانه وتعالى على أن دور الاستخلاف يحتم على الإنسان السعي في الأرض واكتشاف نواميس هذا الكون واستغلال الموارد للأعمار في هذا الكون وتنميته مع تذكر البعث والسؤال عن مهمة الاستخلاف في قوله تعالى ((والى ثمود اخآهم صالحا قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من اله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروا ثم توبوا اليه ان ربي قريب مجيب) [2]. وفي قوله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشو في مناكبها وكلو من رزقه واليه النشور) [3].

وبعد هذا التمهيد ينتقل النهج الرباني إلى وضع الأسس العامة وفي استخدام موارد هذا الكون استخدأما يؤدي إلى كفاءة في استغلالها وعدالة في توزيعها بادئاً في تحريم الظلم بكل صوره وذلك في قوله تعالى (ولا تاكلو أموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها إلى الحكام لتاكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون)[4] .

(1)القران الكريم – سورة الحديد الآية 7

(2)القران الكريم – سورة هود الآية 61

(3)القران الكريم – سورة الملك الآية 15

(4)القران الكريم – سورة البقرة الآية 188

وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنو لا تاكلو أموالكم بينكم بالباطل الاان تكون تجارة عن تراضٍ منكم ولاتقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحي) [1]. الظلم المذكور في الآيتين السابقتين يحصل أما سوء استغلال موارد هذا الكون أو عدم العدالة في توزيعها وهذا ما بينه المبادئ الأساسية التفصيلية سواء كانت آيات قرآنية أم أحاديث نبوية شريفة فالحق سبحانه وتعالى يؤكد لنا انه احل البيع وحرم الربا لان هذا الأمر يعد سبباً في الظلم وتركز الثروة في أيدي القلة التي لاترغب في إن تتعرض لأي نوع من المخاطرة في استثمار أموالها وظلم أصحاب المبادرة والاستثمار بتحميلهم كل المخاطرة .

المحور الثاني

آثار الفساد الإداري والمالي

اولاً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي :-هناك اثأر اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة الإفراد وعلى الخطط التنموية المتبعة من قبل الدولة ولها دوراً مباشراً وكبيراً على تحقيق الحياة الكريمة والرفاهية الاقتصادية للإفراد وسلوكياتهم داخل المجتمع وهي كما يلي [2]:-

1- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق ابعاداً اجتماعية لا يستهان بها

2- يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي

3- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بسبب الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة .للاستثمار وتسيء توجيهها وتزيد كلفتها .

4- ترفع الرشوة من تكاليف الإنتاج ونوعيته .

(1)القران الكريم – سورة النساء الآية 29

(2)د. ياسر خالد ألوائل – مصدر سابق –42

5- يضعف الفساد من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في البلد .

6- يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع وتخصيص بعض السلع والخدمات .

7- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً [1].

أ- الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي:-

يلحق الفساد الأذى بالمنشاة الصغيرة لأنه يصعب عليها تحمل التكاليف العالية للفساد مقارنة بالمنشاة الكبيرة وبالتالي يصعب عليها البقاء والتنافس في إطار البيئات الفاسدة بما يلحق الضرر بنسبة نمو الاقتصاد لان المؤسسات هي محرك النمو في معظم الاقتصاديات ومن نتائج الفساد شيوع البطالة . لان الفساد يفرض التحول إلى العمل في القطاع غير الرسمي .

للفساد الإداري والمالي اثار متعددة في استغلال الموارد والأداء الاقتصادي بوجه عام نركز في هذا القسم من الدراسة على اثاراً الفساد في ثلاث متغيرات اقتصادية هي الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر وتوزيع الدخل [2] .

---

(1)هيئة النزاهة العامة – مصدر سابق –بلا

(2) يوسف خليفة اليوسف – مصدر سابق – 266

1- الإيرادات الحكومية :-

تفقد الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المختصه عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج والدخل والواردات في تقيم الضرائب المستحقة على مختلف النشاطات الاقتصادية , كذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى .

إن تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة الفساد الإداري والمالي له اثار غير مباشرة في الأداء الاقتصادي فانخفاض الايرادات تقليل الحكومة لنفقتها التنموية مثل بناء مشروعات البنية الأساسية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية الخ ...مما يتسبب في تراجع النمو الاقتصادي كما إن انخفاض الإيرادات الحكومية يجعل الدولة تلجأ إلى وسائل أخرى لتغطية نفقاتها مثل زيادة عرض النقود وما نعنيه من زيادة في المستوى العام للأسعار والاقتراض المحلي وما ينتج عنه من منافسة القطاع الخاص وتحجيم الدور التنموي والاقتراض الخارجي وما تنمو عنه من تبعية وفقدان استقلالية القرار وأعباء خدمة الديون الخارجية التي تستقطع نسبة من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي نتيجة صادراتها السلعية والخدمية .

2- النمو الاقتصادي:- أن للفساد المالي والإداري اثار سلبية في النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات [1]:

القناة الأولى :- هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي فالفساد الإداري وما يرافقه من دفع للرشا المادية والعينية يمثل بالنسبة لكثير من رجال الإعمال نوعاً من الضرائب مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها هذا الفساد .

---

(1)د. جورج توفيق العبد – العوامل والافاق في النمو الاقتصادي والتنمية – منشورات مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت – 2004 – 25

القناة الثانية :-وجود الفساد يدفع كثيراً من المواهب والكفاءات العلمية العالمية إلى التورط في هذا الفساد مما يؤدي إلى إبعادهم عن الإعمال التي يكون أدائهم فيها منتجاً الأمر الذي يقلل من النمو الاقتصادي للمجتمع وعدم الاستفادة المثلى من هذه المواهب .

القناة الثالثه :-سوء استخدام المساعدات المالية المقدمة من المؤسسات العالمية وعدم توجيهها إلى المشروعات المهمة التي رصدت لها هذه المساعدات إلى حرمان من فرص النمو الاقتصادي والتنمية الفعلية لان الكثير من الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات قد لجأ في السنوات الأخيرة إلى تقليص حجم المساعدات بسبب عدم قناعتها بنزاهة حكومات الدول المستفيدة .

القناة الرابعه:-وهي القناة التي يؤثر فيها الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي فهي متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري والمالي في وجوه الانفاق الحكومي فالدراسات النظرية والميدانية تؤكد إن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد يكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقتها إلى المشروعات ووجوه الاتفاق التي يسهل فيها الحصول على الرشوة وإخفائها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لان إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات مهدورة مثل الإنفاق العسكري والإنفاق على الجسور وعلى الطائرات والأجهزة الطبية ومشروعات البنية الأساسية الكبيرة حين يقل إنفاق هذه الحكومات على الخدمات التعليمية والصحية التي يقل فيها عادة فرص الفساد وان كانت لاتنعدم كذلك .

3- مستوى الفقر وتوزيع الدخل :-

اضافة إلى اثر الفساد في الإيرادات و النمو الاقتصادي يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق هي[1] :-

(1) يوسف خليفه اليوسف – مصدر سابق – 270

أ- زيادة معدل النمو الاقتصادي تساعد على زيادة الرفاه الاقتصادي لجميع فئات المجتمع حتى لو تفاوتت درجة الاستفادة هذه , وبما إن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي فهو بهذه الطريقة يساعد على تراجع المستويات المعيشية وتتضرر منه بدرجة كبيرة الفئات الفقيرة .

ب- عندما يكون السعر الضريبي تصاعدياً أي إن نسبة الضريبة ترتفع مع ارتفاع الدخل وتكون أدارة هذا النظام الضريبي بعيدة عن الكفاءة أو إن تتفشى ظاهرتا الاستثناءات والتهرب والتي يستفيد منها عادة أصحاب النفوذ فان هذا النظام الضريبي يفقد قدرته على تضييق الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ت- عندما يساء استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للفئات الفقيرة من قبل الأغنياء الذين لا يكونوا في حاجة إلى هذه المساعدات فان ذلك يعمق الفقر ويساعد على الاستمرار بتزايد التفاوت المعيشي بين إفراد المجتمع .

ث- يؤدي إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبياً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات .

إن العلاقة بين مستوى الفساد من جانب ومعدلات الاستثمار ومكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ومستوى الفقر من جانب آخر تعني إن هناك مجالاً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاهداف التنموية المختلفة في الدول التي تعاني من هذا الفساد إذ توفرت لديها الإدارة السياسية لمحاربة هذا الفساد وعلى الأقل تقليله باتباع سياسات فعالة .

ب-الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي :-

هناك عدة آثار اجتماعية للفساد الإداري والمالي على مستوى المؤسسات والمنظمات في القطاعين الخاص والعام تؤثر تاثيراً سلبياً في حياة الإفراد والمجتمع وهي[1]:-

(1)برنامج المجتمع المدني العراقي - مصدر سابق- 7

1- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى اهتزاز مصداقية وثقة الجمهور في المؤسسات والمنظمات المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى شيوع مشاعر السخط وعدم الرضا بين أصحاب المصلحة الإفراد وبين تلك المؤسسات والمنظمات وقد يتجهون إلى انتقادها بشكل علني مما يؤثر سلباً على شرعيتها .

2- يؤدي الفساد إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء مما يؤدي إلى خلق حالة من التمايز والطبقيه وعدم العدالة داخل المجتمع .

3- يقضي الفساد على أهم ما يجب إن يتصف به العمل في المجتمع هو الاستقرار والتوقع إذ يحل الفساد أو الممارسات الأخلاقية الخاصة محل القواعد العامة المعروفة سلفاً للجميع .

4- يؤدي الفساد إلى ظهور حالة الصفوة التي لا أساس لها إذ يؤدي إثراء القائمين على العدل في المؤسسات و المنظمات المختلفة إلى حالة إثراء غير مبررة .

5- ضعف الولاء الوطني كلما ضعف دور الحكومة في سد مطالب الجماهير المتزايدة عندها ينسحب المواطنون عادة إلى الولآت الأولية بحثاً عن شبكة أمان اجتماعي بديله .

6- يمنح صغار الموظفين العاملين على مستوى التنفيذ صلاحيات واسعة وسلطات تقديرية .

ثانياً – الآثار المحتملة للفساد الإداري والمالي :هناك مجموعة من الآثار المحتملة للفساد الإداري والمالي في المجتمع كما يأتي[1] :-

1- شيوع القوانين المعقدة وغير الواضحة والمعرضة للتغير باستمرار .
2- شيوع السياسات الحمائية .
3- انخفاض معدلات الأجور في القطاع العام .
4- ضعف العقوبات لردع المخالفين .
5- سياسات الدعم الحكومي .
6- غياب الشفافية والمسائلة .
7- الاسهأمات السياسية غير المشروعة .
8- ضعف الحكومة وتدني فعالية مؤسسات الدولة .
9- ترابط الجريمة المنظمة والفساد على المستوى العالمي .

كما هناك عدة اثار مترتبة على الفساد تؤثر على إفراد المجتمع بشكل خاص وعلى الخطط الإنسانية التي تهدف الدولة إليها من خلال الإنفاق الحكومي ومن تلك الآثار ما يأتي :-

1- إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة .
2- تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .
3- التوزيع غير العادل لمصادر الدخل والثروة الوطنية .
4- يقوض الشرعية ويعيق الديمقراطية .
5- يشيع اقتصاد الظل .
6- يقلل من المنافسة والكفاءة .
7- يشوه بنية الاتفاق الحكومي .
8- يخفض من مستويات الاستثمار .
9- يخل بتخصيص الموارد وتوزيعها على القطاعات .

(1)كيمبرلي إن اليوت – الفساد والاقتصاد العالمي – ترجمة محمد جمال أمام – 133

ثالثاً – مؤشرات قياس الفساد الإداري والمالي :لغرض قياس الفساد الإداري والمالي تستخدم مؤشرات قياسية مستقاة من الدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي أنتجه شركة المخاطر السياسية وشركة بزنيس انتر ناشيونال ومن أهم تلك المؤشرات هي[1] :-

1- مؤشر طلب كبار المسؤولين الحكوميين مدفوعات خاصة غير قانونية . إذ قام مركز خدمات البحوث والمعلومات الصناعية في جامعة ماريلاند بتجميع هذا المؤشر وهو متوسط للمدة من 1982 – 1995 وهو متاح لأكثر من 100 دولة .

2- مؤشر قياس الدرجة التي تنطوي عليها معاملات الفساد أو على مدفوعات مشكوك فيها إذ قامت شركة بزنيس انترناشيونال بأعداد هذا المتوسط للمدة من 1980 – 1983 وهو متاح عن 67 دولة .

3- مؤشر قياس الفساد في بنية الإنفاق قدمت هذا المؤشر مجموعة بارو ويضم المؤشر بيانات عن الإنفاق الحكومي على الدفاع والتعليم والضمان الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستثمارات العمومية للمدة من 1970 – 1985 وهو متاح لأكثر من 100 بلد وان مصادر بيانات هذه المجموعة هو صندوق النقد الدولي ومنظمة اليونسكو .

4- مؤشر قياس الفساد في بيئة الاستثمار : قامت بإعداده مجموعة أسترلي إذ توفر البيانات لقطاعات من الزراعة والصناعة والتعدين والصحة والاسكان والنقل والاتصالات لأكثر من 96 دولة .

35إن هذه المؤشرات مرتبه من (0 – 10) إذ يعني الصفر المستوى الأكثر فساداً و10 تعني المستوى الأقل فساداً .

---

1)د. حسن نافعه – دور المؤسسات الدولية ومنظمة الشفافية في مكافحة الفساد – مركز دراسات الوحدة العربية – الندوة الفكرية – 2004 –

ومن المأخذ على هذه المؤشرات أنها تتصف بالذاتية والعمومية بمعنى أنها لاتميز بين فساد المستويات العليا مثل (عمولات وزارة الدفاع لقاء شراء صفقات طائرات) أو فساد المستويات الدنيا التي تقبل رشوة مقابل اصدار رخصة القيادة .

5- مؤشر قياس الحوكمة :-لقد نشطت المؤسسات الدولية العاملة في مجال الاقتصاد والمال وكذلك المنظمات غير الحكومية في جمع النتائج للاستطلاع على شكل بيانات إحصائية تبين تصنيف الدول على وفق مؤشرات الحكم الرشيد ومن أكثر البيانات تداولاً البيان السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية والبيانات الواردة في المرشد الدولي للمخاطر القطرية وفي تقرير التنافسية الدولي وقدم الفريق الاقتصادي لأدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي دراسة مستفيضة على هذا المؤشر وهو مركب من (22) مؤشراً منها (12) مؤشراً صممت لقياس المسائل الديمقراطية و(10) مؤشرات لقياس الفاعلية لجهاز الدولة إضافة إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وتبين هذه الدراسة إن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جاءت دون مستوى التوقعات[1] .

6-الرقم القياسي لأدراك الفساد :-وهو المؤشر الذي يعتمد على النتائج و المقابلات مع رجال الإعمال والأكاديميين ورجال الإعمال وإجابتهم على عدد من الأسئلة التي تتعلق بمدى شفافية عمل الحكومة لاسيما النزاهة وبعد تحليل النتائج يعطي الخبراء في المنظمة الدرجات من (1 – 10) والدول التي يقل فيها الفساد تقترب من 10 أما الدول التي ينتشر فيها الفساد تكون درجتها اقل من 5 ويحظى هذا المؤشر بمصداقية الخبراء والمنظمات الدولية [2].

---

(1)كيمبرلي إن اليوت — مصدر سابق –13

(2)مقتبس من الرقم القياسي لادارة الفساد www.transparency.org/cpi

إن مؤشرات الفساد عموماً تجمع على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي .

رابعاً – عواقب الفساد الإداري والمالي:-إن للفساد الإداري والمالي عواقباً سواء على حياة الإفراد أو على مستوى الحكومات وأدائها في إدارة الدولة وتحقيقها للخطط الإنمائية جملة من العواقب ومنها [1]:-

1- الفساد يهدد الناس ولاسيما الفقراء منهم كما يهدد الحكومات فالدولة التي يتفشى فيها الفساد يمكن إن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لايملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوي ويحرم الفساد الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلاً ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤلين الحكوميين ورجال الإعمال ويوسع الفجوة القائمة بين الجنسين لان المبالغ المدفوعة لغرض الفساد انما تدفع مقابل خرق قواعد الانصاف في التشغيل والشراء , كما يؤجج الفساد الفوارق بين الجنسين لأنه يشكل في الغالب إعادة توزيع للموارد التي تنقل من الفقراء(معظمهم نساء) إلى متقلدي المناصب (ومعظمهم رجال) ويغذي الاجحاف بانتهاكه لحقوق الإنسان ويتسبب في السخط السياسي و القلاقل الاجتماعية .

2- الفساد عنصر تقويض اقتصادي يحول الموارد ويخفض الإيرادات الضريبية والرسوم الكمر كيه ويزيد من تكاليف العقود ويخفض النوعية ويشوه السياسات ويحد من الاستثمار ويقوض عمل الشركات والمنظمات غير الحكومية فالفساد يضر بالاقتصاد ويجعل التنمية تتباطئ إن لم يتسبب في انعكاسها :

(1) مكتب السياسات الإنمائية – شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم – مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم/ 12 – 11– 1993

3– الفساد غير مأمون العواقب . يسهل الفساد تجاهل قوانين الصحة والسلامة ويسهل الإفلات عن الملاحقة القانونية (القضائية) بشأن الإضرار بالبيئة ويبطل مفعول القوانين ويصعد الإجرام ويزيد من حدته ويغذي الثورة ويشكل في نهاية المطاف خطراً عالمياً فالفساد يساعد المجرمين على غسل الأموال المكتسبة من الاتجار في المخدرات وتهريب الأسلحة ومجمل القول إن الفساد آفة مميتة .

خامساً – الفساد الإداري والمالي والاقتصاد :

بحدوث الفساد الإداري والمالي لابد من وجود عاملين الأول بائع والآخر مشتري فالمشتري في القطاع الخاص يعرض الرشوة على موظفي القطاع العام لغرض الحصول على انجاز عمل غير مشروع , والرشوة يمكن إن تستخدم في توزيع الناتج المشروعة كتراخيص الاستيراد والحصول على القروض وعقود الصفقات العمومية كأن توفر شيئاً قد لايستخدمه المشتري من القطاع الخاص كالحصول على الإعفاء من تطبيق القوانين السارية أو الحصول على تخفيض ضريبي غير مشروع , أو غض النظر عن بعض النشاطات التجارية غير المشروعة كذلك بالإمكان استغلال نفوذ السلطات العاملة في القطاع العام من مضايقة والضغط على المنافسين لإبعادهم عن المنافسة وتعد الرشوة المدفوعة للفوز بعقود وامتيازات رئيسية أو شركات مخصصة حكراً على المؤسسات التجارية الكبرى وكبار الموظفين عموماً ورغم من أن صغار الموظفين يرتشون أحيانا للكشف عن المعلومات فان بعض المؤسسات التجارية الصغرى تدفع الرشوة لغرض الحصول على عقود توريدية اعتيادية أما لحالات الرشوة المهمة فتتعلق بنفقات كبيرة وقد تكون لها اثر كبير على ميزانية الحكومة وعلى أفاق النمو في البلد وهذه الصفقات بحكم تعريفها تهم كبار المسؤلين وكثيراً ما يتورط فيها شركات متعددة الجنسيات تعمل لوحدها أو باتفاق مع شركاء محليين .

أما عندما تكون الحكومة هي القائمة بالشراء أو بالتعاقد فان ثمة أسباب لدفع الرشوة للمسؤلين منها ما يأتي :(1)

(1)برنامج المجتمع المدني العراقي — مصدر سابق –16 – 18

1- قد تدفع الشركة الرشوة لإدراجها في قائمة مقدمين العروض المقبولين.
2- قد تدفع الشركة الرشوة للحصول على معلومات داخلية .
3- قد تدفع الرشوة إلى صوغ مواصفات العروض بطريقة تجعل الشركة الراشية العارض الوحيد المؤهل لهذه العروض .
4- قد تدفع الشركة الرشوة ليتم اختيارها كمتعهد فائز .
5- قد تدفع الرشوة لتحديد أسعار مبالغ فيها أو للغش في النوعية.

سادساً – سبل مكافحة الفساد الإداري والمالي والعوامل المساعدة في ذلك :

تأخذ سبل مكافحة الفساد والسلوكيات الأخلاقية عدة إشكال تدور في مجملها على تجفيف المنابع التي تشجع على وجود الفساد الإداري والمالي في المنظمة أو المؤسسة ممكن تلخيصها بما يلي :[1]

1- تقوية أنظمة المسائلة والشفافية داخل منظمات ومؤسسات المجتمع .
2- تقوية دور المستفيدين من خدمات الدائرة الذين لايستطيعون دائماً الحفاظ على نزاهة عملية تنفيذ البرامج التنموية على ارض الواقع .
3- تتبني المنظمة أو المؤسسة لما يعرف باسم الميثاق الأخلاقي ويشمل مجموعة المبادئ الأخلاقية التي يجب على العاملين بالمنظمة أو المؤسسة احترامها والعمل بمقتضاها ((التأكيد على عدم استخدام موارد المنظمة أو المؤسسة وإمكاناتها في غير الإغراض التي خصصت لأجلها)) . إن إعلان عن هذه المبادئ قد يشكل جداراً اخلاقياً لكل شخص / فرد في مواجهة اغراءات سوء استخدام الموقع الوظيفي .
4- التأكيد على إن يكون نظام الإدارة السائد في المنظمة أو المؤسسة يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي يصعب إن ينتشر في ظل وجودها مثل الانفتاح والديمقراطيه وتداول المعلومات يساعد ذلك على تحقيق النزاهة في العمل .

(1)برنامج المجتمع المدني العراقي — مصدر سابق –25

أ– مراحل مكافحة الفساد الإداري والمالي :هناك ثلاث مراحل لمكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن إن نوضحها كالأتي [1]:–

1– منع الفساد : وهو مايسمى بالأسلوب الوقائي والذي يعتمد بشكل أساسي على نوعية وتعريف المواطنين بظاهرة الفساد وأنواعه وخطورتها على تقدم ورفاهية المجتمع وذلك باستخدام ألاساليب والأدوات النوعية والتثقيف بالفساد وخطورته على المجتمع .

2– كشف الفساد : وهو ما يسمى بالأسلوب العلاجي والذي يعمل على تمكين منظمات أو مؤسسات المجتمع المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة مؤسسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد وباستخدام آليات المسائلة والشفافية .

3– مواجهة الفساد : باتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع انتشار الفساد والحد منه وتكوين رأياً عاماً قوياً داخل المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات الدعوة والمساندة لبناء قاعدة شعبية وتشكيل تحالفات تدعم وتساند الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد .

ب–العوامل المساعدة في مكافحة الفساد الإداري والمالي :–

من العوامل المساعدة في مكافحة الفساد الإداري والمالي ما يأتي[2] :–

1– الحكومة الالكترونية والتي هي أهم ركائز الشفافية لحالها من حرية الوصول إلى المعلومة الحقيقية خاصة في مجال العطاءت والمناقصات وشفافيتها .

2– صحافة حرة لها القدرة على الوصول إلى المعلومة ونشرها .

3– برلمان قوي وقادر على المتابعة والمحاسبة وطرح مواضيع الفساد .

(1)مكتب السياسات الإنمائية — مصدر سابق –17

(2)مصلح الفايز – سبل تعزيز المسائلة والشفافية ومحاربة الفساد و(مكافحة الفساد الإداري)–ندوه حول الفساد – بيروت– 2003–5

4– سلامة الجهاز القضائي وتحصينه من تدخل أصحاب النفوذ

5– إشراك المجتمع المدني بالكشف عن حالات الفساد التي تتوصل إليها .

6– سد الثغرات التشريعية التي تعيق مكافحة الفساد (القصور التشريعية)

7– تفهم المسؤلين من الدرجة الأولى في القطاعين العام والخاص بان الكشف عن قضايا الفساد في إدارتهم ليس انتقاصاً منهم وانما هي نقطة تحسب لهم .

8– دعم استقلالية هيأة النزاهة وتطوير الملاكات الكفوءة والمهنية لأداء إعمالها بالنسبة للعراق .

9– استقلالية المفتشين من خلال دمجهم بهيأة النزاهة وإيجاد تشريع لهيأة مستقلة بهم ودعمهم اللامحدود لانجاز إعمالهم .

المحور الثالث

الفساد الإداري والمالي في العراق

اولاً : ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وتطورها التاريخي:–

يصعب تحليل ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل أنظمة الحكم المتتابعة على إدارة الدولة بدأً من تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الوقت الحاضر , إن الفساد الإداري والمالي في العراق ليس وليداً حديثاً بل هو متجذر في البنية

الاجتماعية والاقتصادية في الدولة العراقية الحديثة والتي كانت بداية تأسيسها على الخلفيه الطائفية وهذا احد الأسباب المهمة في تفشي وتبلور ظاهرة الفساد الخطيرة على البلد وتقف حائلاً وعقبة أمام طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة مبددة في ذلك جميع الطاقات المالية والبشرية ومكرسة لحالة التخلف في بلدنا العزيز ومن صوره هدر الثروة العراقية : (1)

لايزال الغاز المصاحب للنفط المتدفق يحرق وكأنه سلعة لاقيمة لها إذ إن هذه الحالة تحصل منذ إن اكتشف النفط في العراق عام 1927 في حقول بابا كركر في كركوك ويحتل العراق نحو (6.3) ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد وهذه الكمية تمثل 2% من الاحتياطي العالمي و6%من احتياطات منطقة الخليج العربي وتبلغ نسبة الغاز المصاحب 70% والغاز الحر 30% ولان العراق لايعد منتجاً مصدراً للغاز حالياً فان عمر الاحتياطي يقدر بـ(750) سنة كما تقول المصادر .

وعدا كون ما يجري هدراً للمال العام والثروة فان حرقه يمثل بحد ذاته كارثة بيئية لاحتوأه على عناصر ملوثة مثل كبريتيد الهيدروجين السام للغاية كما انه سبب معاناة المواطنين في محافظة البصرة من إمراض سرطانية كبيرة وإمراض أخرى يعود إلى كثرة شعلات الغاز المحيطة بهذه المحافظة , كما يمكن إن يحتوي الغاز ايضاً على الزئبق بشكل طبيعي والمطلوب ازالته قبل وصوله إلى المستهلك .

(1)ابراهيم زيدان – مقالة ثروة مهدورة من عام 1927 – جريدة الدستور –العدد 1283 – شؤون عربيه– 5– 2008

إن الغاز بوصفه مصدراً للطاقة النظيفة واستخدامه يرتبط بشكل قوي . بأنجازات تقنيات الغاز خاصة في توليد الطاقة الكهربائية ويستخدم في صناعة البترو كيمياويات ووقود في صناعة الحديد الصلب ومادة خام في صناعة الأسمدة وعدم اهتمام وزارة النفط حتى ألان إلى هذه الطاقة المهدورة التي يمكن لها إن تقدم المشاريع الإنتاج والتسويق عبر الاتفاق مع بعض دول الجوار فدول كثيرة تنقب عن هذه الثروة بينما العراق ينعم بها لا ينتفع منها و الفرصة مواتيه ومتاحة أمام العراق للحصول على إرباح وفيرة عند دخوله الأسواق العالمية بهذه الثروة المصاحبة للنفط لقد حبانا الله تعالى بثروات كثيرة ومنها الغاز الطبيعي الذي لايقدر قيمته وجعلناه ملوثاً بدلاً من إن يكون عاملاً في ازدهار الاقتصاد العراقي .

ثانياً : التحليل الموضوعي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق :–

بتحليل ظاهرة الفساد الإداري عموماً يقتضي بيان جانبين اساسيين لتلك الظاهرة 0

الجانب الأول *:* هو الجانب الأخلاقي المرتبط بظاهرة الفساد والذي يعد معياراً ومدى التزام المجتمع بعاداته وتقاليده واحترامها وضمن هذا الإطار تختفي النظرة إلى العمل بوصفه الحاجة الحيوية الأولى للإنسان بل وتهتز نظرة الناس إلى الأخلاق والأمانة والنزاهة اذا ما أدى كل منا واجبه على وفق ما تميله أخلاقيات الوظيفة العامة فان مساهمة الفساد ستنحصر إلى حدوده الدنيا .

الجانب الاخر *:* وهو الجانب المالي الذي يعد المحرك والدافع الأساس لتلك الظاهرة هو إن ينشأ شعور داخلي لدى الإفراد والجماعات وفكرة تتجذر في نفوسهم تستند إلى كون من يملك المال يملك السلطة ومن يمتلك السلطة يملك المال مستغلين بذلك مواقع المسؤولية لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والأعراف السائدة في المجتمع[1] .

(1)هيئة النزاهة – العامة – مصدر سابق – بلا

إن الفساد المالي والإداري يتركز عادة في العقود الحكومية والخدمات التي تقدمها الدولة وفي تحصيل الإيرادات وفي تطبيق الإجراءات والقوانين العامة فإذا توفرت أسباب الفساد ومنها [1]

1- وجود الدافع إلى ممارسة الفساد وتوفر الفرصة لممارسته .
2- انخفاظ الأجور وعدم قدرتها لتوفير الحاجات الأساسية للموظف .
3- الرغبة في الربح السريع من غير بذل جهد مكافئ أو عدم القدرة على العمل المنتج .
4- ضعف القيم والأخلاق والحس الوطني .
5- كثرة القوانين والإجراءات .
6- احتكار السلطة والقرار والصلاحيات المطلقة .
7- غياب الرقابة وضعفها .
8- انخفاض المحاسبة الفاعلة .

فان ظاهرة الفساد الإداري والمالي ستكون منتشرة في البلد وتؤدي إلى حالة من الفوضى وغياب العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي وظهور العصابات والمافيا وبصورة عكسية في المجتمع مما يؤدي إلى حالة من الاضطهاد والفقر والاغتيال والتهجير والهجرة الجماعية وغياب الكفاءات عن المواقع الإدارية والعلمية وكثرة المحسوبية . وبالتالي ضعف الخدمات والتلاعب في العقود الحكومية وكذلك ضعف الإيراد الحكومي نتيجة التلاعب بالأرقام وكثرة الإحكام والقوانين الجائرة وضعف القضاء . وعند ذلك ستكون المعالجة صعبة وتحتاج إلى انتفاضة عامة من قبل الجميع لمكافحة الفساد والمفسدين مما يؤدي إلى تاخير عملية التنمية في البلد . يتعدى الفساد الإداري والمالي في العراق الجديد نطاق الإفراد والجماعات البسيطة و إلى الدوائر والمديريات والى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية إلى وحدات الشرطة والحرس الوطني وقوات حماية المنشات والاستخبارات الحديثة والى الشركات الوطنية والإقليمية والعالمية ليبلغ ذروته داخل أروقة بعض الوزارات العراقية وعلى أيدي كبار الموظفين البارعين في عمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال الوظيفة ففي أكثر مؤسسات الدولة تعشعش طوابير

قيادية على شكل اخطبوطات مترابطة مع بعضها البعض لها بداية وليس لها نهاية يحرك الجزء الأكثر منها بعض رجال السلطة التنفيذية يمسكون بمفاتيح الثروة والدخل .

(1) المحامي جميل عوده – الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد في العراق – مركز الأمام الشيرازي للدراسات والبحوث – تقرير دوري –2 – 3

ومن مظاهر الفساد الإداري والمالي في العراق هي [1]:-

1- الرشوة
2- الإثراء غير المشروع
3- الاختلاس والسرقة
4- الوساطة والمحسوبية في تعيين الأقارب في مناصب إدارية غير مؤهلين لإدارتها
5- هدر وتبذير المال العام
6- عدم الحرص على المال العام

يعود تكوين شبكات الفساد الإداري والمالي إلى عهد النظام السابق نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية مر بها المجتمع العراقي عامة والموظفون في دوائر الدولة خاصة مما دفع الكثير من الموظفين غير النزيهين أو الذين لا يتمكنون من التصرف بأموال الدولة خلسة بحكم درجاتهم الوظيفية إلى الاستقالة من العمل والتوجه إلى الإعمال الحرة كالبيع والشراء وظل الموظفون الآخرون مع أسرهم في حد الكفاف إذ كانوا يفضلون الحصول على هذه الحقوق أفضل من فقدانها أو ترك العمل.

بينما لجأت فئة أخرى من الموظفين خاصة والمسؤولين الكبار والمنتفعين الصغار إلى اختلاس أموال الدولة أو التعامل بالرشوة لتأمين جزء من مصروفاتهم اليومية رغم من إن الإجراءات القانونية المتبعة في عهد النظام السابق كانت قاسية لمن يختلس أو يسرق لكن بالاشتراك مع كبار المسوؤلين والموظفين والتعاون مع أجهزة الأمن والمخابرات والشرطة جعلت الخوف من العقوبات يتراجع إلى المرتبة الثانية في قاموس هؤلاء الموظفين[1].

لقد أدت التعقيدات الإدارية التي تميزت بها مدة الحكم السابق نتيجة الارباك السياسي والاقتصادي الذي أصاب مؤسسات الدولة بسبب الحروب والحصار الدوليين إلى قيام المراجعين

والتجار وأصحاب المشاريع والأغنياء بتشجيع ظاهرة الابتزاز والرشوة والتعامل معها كأمر واقع بدونها لا يمكن انجاز معاملاتهم.

---

(2)عبد الحميد الصائغ-حديث الفساد الإداري في العراق www.iraq.gate

ولقد تطورت أمور بالتدرج لتنقل المساومات من داخل دوائر العمل إلى خارجها إلى بيوت الموظفين والمسؤولين الكبار تنجز المعاملة أو تعطى لجهات معنية الوعد القاطع بأتمام الإجراءات العالقة مقابل حقوق محفوظة للموظف تصل داره وبالتالي فان الرشوة والاختلاس والسرقة لم تقتصر على دوائر معينة فقط بل انتشرت في المحاكم ومراكز الشرطة والجهات التنفيذية والعليا في المحافظة والقضاء فأصبح بعض المحافظين ومدراء الدوائر مراكزا للرشوة والابتزاز [1].

قد مثلت مدة سقوط النظام السابق وغياب تشكيل الدولة والهيئات الحكومية والرقابة أثمن فرص الاختلاس وسرقة ماكان يقع في ذمة بعض الموظفين من أموال المصلحة العامة ونقلها وتحويلها إلى أرصدة خاصة وكانت القيادة السياسية للحكومة المنحلة على رأس المختلسين والسراق إذ يتم نقل المليارات من الدولارات إلى خارج البلاد قبل وبعد سقوط النظام [2] .كما إن سلطة الائتلاف المدنية وتأخير تشكيل حكومة وطنية قوية تحل محل النظام السابق وغياب التخطيط في إدارة الدولة وحرق الأموال العامة وفقدان الرقابة المحلية زاد الطين بلة إذ دخلت بعض الشركات التي لم يشهدها العراقيين من قبل كما كانت الشركات الإنشائية الأجنبية تعمل ضمن قوات التحالف في بغداد والمحافظات وتقوم بالاعتماد على مشاورات محلية مع مسؤولين أو شخصيات اقتصادية وسياسية في عمليات التنفيذ إلى شخصيات موثوقة ربما هي نفس الشخصيات المشاورة بطريقة سرية للغاية وهؤلاء بدورهم يمنحونها إلى المقاولين صغار على وفق نظام المقطوعة , أثارت هذه العملية في الوسط الشعبي ردود أفعال سلبية وأخذت الشكوك تحوم على مدى الشفافية التي تتمتع بها سلطة الائتلاف والشركات المتحالفة معها في إدارة أموال العراق إدارة صحيحة.

إذ ركز مركز الدراسات الاستراتيجية ومقره واشنطن في تقرير حديث أن (27) سنتاً فقط من كل دولار تذهب فعليا في مشاريع تفيد الشعب العراقي والباقي ينفق على مصروفات أخرى.

---

(1)جاسم الصغير –الفساد الإداري واعاقة بناء الدولة الديموقراطية–– جريدة الصباح -العدد 1316-2008 – 12

(3) جميل عوده — مصدر سابق –3

شكلت لجنة الأعمار لكن الحال لم يتغير ويتحسن إذ تم اسنادها إلى إدارات المحافظات لان المجال ببساطه تحول من دائرة ضيقة إلى دائرة أوسع من مستفيدين اقل إلى مستفيدين أكثر دون تغيير عملية صرف المخصصات لحملة الأعمار ودون إن تكون هناك الية عمل محددة مع فقدان الوضع والشفافية

ثالثا:الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي في العراق:–

إن للفساد الإداري والمالي اثارا اقتصادية واجتماعية ظاهرة وواضحة ومؤثرة تأثيراً مباشراً في حياة المواطنين ومستوى رفاهيتهم وكما يأتي [1]

1– يؤثر الفساد الإداري والمالي في العراق تأثيراً مباشراً في أداء القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى ظهور إبعاد اجتماعية لا يستهان بها.

2– إن الفساد الإداري والمالي له دورٌ كبيرٌ في تغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي وتحويله من القطاعات الاساسية إلى القطاعات الثانوية.

3– يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى إضعاف دور الدولة وشرعيتها مما يمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

4– غياب العدالة الاجتماعية وشيوع مظاهر المحسوبية والوساطة وبالتالي التأثير على العدالة التوزيعية الفعلية الاقتصادية داخل البلد.

5- يزيد الفساد الإداري والمالي من سلطة الأثرياء ويزيد الفجوة بين طبقات المجتمع مما يؤثر تأثيرا مباشر على الطبقة الفقيرة من المجتمع مما يؤدي إلى رفع نسبة المهمشين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

---

(1)حيدر فليح الربيعي – البطالة والفساد – جريدة الصباح-2007 -العدد 1286-14

6- يضعف الفساد الإداري والمالي من كفاءة الاستثمار العام وبالتالي التأثير على مستوى البنية التحتية وبالتالي تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع والتي لها مساس مباشر بحياة وكرامة المواطن بسبب ضعف الرقابة وارتفاع نسبة الرشوة وبالتالي الحد من الموارد المخصصة للاستثمار واساءة ادارتها وتوجيها وزيادة كلفتها.

7- يؤدي الفساد الاداري والمالي إلى رفع تكاليف الإنتاج ونوعيته.

8- ضعف الترابط الاجتماعي والولاء وانهيار مجموعة القيم الأخلاقية والإسلامية التي تحكم إفراد المجتمع.

الجوانب الاقتصادية التي تزامنت مع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق:إذا ما تفحصنا الجوانب الاقتصادية التي تزامنت وشجعت على تبلور ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المجتمع العراقي هناك عوامل مختلفة تقف وراء هذه الظاهرة , منها غياب أو توفر جهاز ضريبي يتناسب والنشاط الاقتصادي العراقي إذ ترتب على ذلك اتساع حالة الفساد الإداري والمالي فضلاً عن ذلك ضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي ثم اتساع أوضاع التهرب الضريبي خلال مدة الاحتلال لذا فأن الحاجة إلى نظام دقيق كفوء يتطلب السعي الدؤوب إلى استغلال الموارد الاقتصادية والمالية في البلد – وتأتي في مقدمة هذه الاهتمأمات خلق شعور بالمسؤولية لدى المواطن بأهمية الانتماء إلى الوطن وبالتالي جعل الولاء الأول للدولة والاستفادة من الولاءات الأخرى الثانوية لتكون بمثابة عوامل بناء وارتقاء لكي لا تكون عوامل هدامة.[1]

رابعاً : طرق مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق:

أ- خطة لمعالجة الفساد الإداري والمالي في العراق:

ممكن أن نضع الخطة التالية لمعالجة الفساد الإداري والمالي في العراق وكما يأتي [2]

---

(1)د.مهدي الحافظ موازنة 2008 ومحنة الاقتصاد العراقي- جريدة الصباح -العدد 1285 -2007 - -14

(2) ثامر الهيمص -نحو مواجهة الافساد و الفساد في الجهاز التنفيذي-جريدة الصباح- العدد 1326- 2008 -14

1- تسهيل وسائل العمل وتبسيطها وتحديد أوقات لانجاز المعاملات يعد عاملا مهماً في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن امرين أساسيين يحصل عليها المواطن هما

أ- انجاز معاملاته بأقصر وقت ممكن

ب-انجاز معاملاته بأقل كلفة ممكنة

2- تفعيل دور مكاتب المفتشين العاملين في الوزارات من خلال دمجهم بهيأة النزاهة العامة اوتشكيل هيأة مستقلة خاصة بهم وتوفير وسائل العمل والصلاحيات كافة لغرض نجاح عملهم.

3- رفع القيود القانونية التي تحد من تنفيذ هيأة النزاهة لعملها والمفتشين العامين في الوزارات.

4- اعتماد معيار الكفاءة والخبرة في أداء الإعمال وتقلد المناصب الإداريه.

5- ايجاد برنامج من اجل تكريم الموظفين والعاملين في القطاعين الخاص والعام من ذوي الكفاءة والخبرة والنزاهة بأداء اعمالهم المناطة بهم.

6- العمل بمبدأ الشفافية لجميع مرافق ومؤسسات الدولة.

7- توفير الغطاء الإعلامي الحر لإعمال هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين بعيداً عن تسيس قضايا الفساد من اجل الوصول إلى سبل المكافحة الصحيحة للفساد الإداري والمالي وفضح رموزه.

8- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وهي واحدة من المهمات الأساسية والرئيسة لها .

9- اعادة النظر بأساليب عمل المؤسسات وإدارات الدولة كافة من اجل تبسيطها وجعلها أكثر مرونة وتحديد أصول لانجاز المعاملات.

ب–برنامج التصدي للفساد الإداري والمالي في العراق:– من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التصدي للفساد الإداري والمالي نستنتج البرنامج التالي للعراق من اجل التصدي للفساد ومكافحته.

1– برنامج المسائلة والشفافية: يمكن إن يكون برنامج المسائلة والشفافية في العراق من خلال النقاط التالية[1]:–

---

(1) مكتب السياسات الائتمانية ـــمصدر سابق – 32

أ– تعزيز القدرات لتحسين الشفافية والمسائلة في المجالات المالية والإدارية والسياسية.
ب– تهيئة بيئة مواتية لكادر حكومي رشيد.
ت– التعاون الوثيق بين جميع الكوادر .ذات العلاقة بالتصدي للفساد . من خلال ما تقدم نستطيع إن نصل إلى دعم جهد الحكم الرشيد وما ينبغي تقديمه للبلد والمواطن عن طريق :–

أ– نظم الإدارة والمسائلة الماليتين:يتم من خلال إدارة السجلات والمحاسبة والمراجعة للحسابات وتشكيل إدارة السجلات على أساس المحاسبة وتوخي مسائل التعقب لإغراض المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات وقاعدة لاستعراض الأداء وتقييمه وتشمل المحاسبة و التخطيط والميزانية وإدارة الإيرادات والنفقات والمراقبة الداخلية للحسابات والإدارة المالية ويقصد بالمراقبة الخارجية للحسابات الاستعراض والتقييم الفنيان المتنقلان لمدخلات ومخرجات المحاسبة ونتائجها

ب– تحسين النزاهة (مكافحة الفساد)

ويتم ذلك من خلال عدة طرق تساعد في تحسين النزاهة ومكافحة الفساد[1]:–

1– تقديم الدعم من خلال التطوير والتحسين والاصلاح المؤسسي العام والخاص.
2– اقامة نظم فعالة لإدارة القطاعين العام والخاص.
3– تسهيل المشاركة في اتخاذ القرارات وادرة الحكم.

4- إقامة الشراكات وتشجيع التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والمحلية.

2: المنهاج الدراسي بشأن الفساد الإداري والمالي:-يرمي هذا المنهاج الدراسي إلى تحقيق:-

أ. تعزيز الحكم الرشيد بإدراج ستراتيجيات مكافحة الفساد في البرامج الممولة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

ب. تدريب الموظفين على إعداد ورصد المشاريع الملائمة ثقافياً والتي تساعد على منع الفساد الإداري والمالي.

3: الوظيفة في المدة الانتقالية من خلال تعزيز القدرة على مكافحة الفساد الإداري والمالي : ويتم ذلك من خلال الدوائر والوزارات التي تساهم بشكل فعال في تقويض الفساد وللحد منه بشكل مباشر وغير مباشر وذات العلاقة بمكافحة الفساد في العراق ومنها:-

1- هيئة النزاهة العامة .
2- دوائر المفتشين العامين
3- لجنة النزاهة في البرلمان العراقي
4- لجنة النزاهة في مجالس المحافظات
5- مجلس القضاء الأعلى
6- وزارة العدل
7- وزارة حقوق الإنسان
8- وزارة الداخلية
9- وزارة الدفاع
10- وزارة الأمن الوطني
11- مستشار الأمن القومي
12- جهاز المخابرات

من خلال إحداث أدوات قانونية ملائمة للتصدي للفساد وتحسين إدارة العدالة الجنائية أو انشاء نظام المعلومات الجنائية لتسهيل الجهود الوطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال جمع وتحليل التشريعات القائمة والمتعلقة بالفساد وإسداء الخدمات الاستشارية للمساعدة في صياغة القوانين والقواعد والأنظمة الملائمة في مكافحة الفساد وقيام فريق من الخبراء الوطنيين في الدوائر والوزارات أعلاه بسن تشريع جديد متصل بالموضوع ومساعدة من الخبراء الدوليين من الأمم المتحدة تمنع جريمة الفساد وتحسين العلاقات بين جميع الدوائر أعلاه والتعاون بينهما

للتصدي للفساد وتحسين إنفاذ القانون والتعليم القضائي عن طريق برامج تدريبية وتنظيم حملة للتوعية العامة موجهة لنشر المعرفة بشأن الإجراءات المحددة التي يمكن إن يتخذها الإفراد لمنع أو فضح الفساد .

4: دعم وتعزيز قدرة فريق مكافحة الفساد

5 : تعزيز قدرة الصحفيين على ممارسة صحافة التحقيق.

6: المساعدة التقنية (الحكومة الالكترونية) لمنع الفساد ومكافحته ويتم ذلك من خلال ما يلي :- (1)

---

(1) مكتب السياسات الإنمائية — مصدر سابق -35

أ- تقديم الإطار القانوني المؤسسي القائم لمعالجة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة .
ب- استعراض إطار السياسة الاقتصادية والمالية الحالية والعناصر المعرضة للفساد من الاقتصاد .
7 : تعزيز السلوك المهني السليم في الوظيفة العامة . ويتم ذلك من خلال .

أ-تعزيز وإعادة تحديد دور الموظفين لتعزيز وصون النزاهة والأداء والسلوك السليم .

ب-تقويم سلوك الموظفين لتعزيز الممارسات الرشيدة في القيادة والفعالية والإدارة والمسائلة فضلا عن وضع اجراءات للرقابة .

ت-تعزيز دور المواطنة والولاء للوطن والتكليف الشرعي في أداء الوظيفة .

ث- دعم الكفاءات واختيارها في أماكنها المناسبة بعيدا عن الولاء الحزبي والقومي والديني .
من خلال البرنامج المتقدم يمكن إن نضع فريقا متكاملاً وواعياً لغرض التصدي ومكافحة الفساد في البلد وتعزيز ثقة المواطن بالدولة وانتمائها الوطني من خلال تطبيق هذا البرنامج والذي يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية من خلال رفع معدلات النمو بالأموال المهدورة في الفساد وتوجيهها في الطريق السليم والصحيح ومحاربة المفسدين من خلال اتخاذ إجراءات رادعة وسريعة للحد منهم في البلد وإشاعة روح التفائل بدل الإحباط الذ ي يسيطر

على النفوس لهروب كثير من المفسدين والفاسدين خارج البلاد مع الأموال التي استطاع الحصول عليها من خلال عمليات الفساد في البلاد .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي شكلت في السنوات الأخيرة هما كبيرا للدول ومنها العراق والآثار التي يتركها في المجتمع سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية معيقة لعملية التنمية ورفع معدلات النمو وتوفير الحياة ذات الرفاهية للمواطنين والتي تفقد احساس المواطنة والولاء لدى الإفراد ويمكن إن نصل إلى الاستنتاجات الآتية :

أولا: الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية وليست خاصة بالدول النامية التي تزداد حدتها في هذه الدول الأخيرة بسبب ضعف بنيتها المؤسسية والتي تصبح مناسبة للفساد الإداري والمالي لان القرارات تحتكرها الحكومات وحدها والأرقام والمعلومات تكاد أن تنعدم والقرارات لا تتصف بأي شفافية والقوانين تشرع وتلغى حسب الأمزجة والأهواء كذلك ضعف المسائلة أو تكاد تكون معدومة بسبب تغير دور الوسائل الشفافة والمؤسسات وتهميش دور بقية إفراد المجتمع

ثانياً : الفساد الإداري والمالي معوق أساسي في التنمية في مختلف البلدان أولها بسبب انعكاساته السلبية على ايراداته ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر وتوزيع الدخل بين إفراد المجتمع فالأموال والتكنلوجيا والمهارات البشرية التي تعد مدخلات أساسية لعملية التنمية الفعلية لا يمكن إن تتجه إلى دول تفتقر إلى المؤسسات الفاعلة التي توفر البيئة الاستثمارية المناسبة فعلى سبيل المثال في العراق مازالت الأرقام والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الجدية تعاني من الندرة وما زالت القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بوجه عام ضعيفة وعرضه للتلاعب والمغامرة وما زال القضاء مسيس ومازالت الصحافة غير قادرة أو غير مسموح لها إن تعالج القضايا والمشكلات والأخطاء الموضوعية والحرية بسبب تسييس الصحافة كما إن القرارات تفتقر إلى الشفافية التي توفر لها المصداقية بين إفراد المجتمع .

ثالثاً : إن الجهل وتدني مستوى الوعي في المجتمع وضعف وعدم كفاءة النظام السياسي في الحفاظ على المال العام هو البؤره المناسبه لنمو الفساد , وبصوره عامه الفساد ينتشر في ظل حكومات مركزيه أو غير مركزيه , وعلينا الاعتراف بأن الفساد اصبح ظاهرة عامه واخذه بالتفاقم الا أنه اوسع في ظل احتكار القوى من قبل المسؤولين اضافه الى تدني مستوى الديموقراطيه في الفساد في الدول المتخلفه هو القاعده وليس الاستثناء .

رابعاً: أن ظاهرة الفساد المنتشره في العراق حالياً من أخطر الظواهر التي يعيشها فهي أخطر من الارهاب في تأثيرها على حياة ومستقبل الشعب .وهذا يعني انعدام الثقه في الجهاز الاداري وعجز الدوله في محاربة و معالجة الفساد وأن استفحال الفساد وأستمراره بهذا الشكل دون أتخاذ أجراءات وسن القوانين الكفيله في الحد من هذه الظاهره ودعم الاجهزه الرقابيه وتوفير مستلزمات عملها سوف تكون هناك اكبر الفضائح للفساد في العالم .

ثانياً : التوصيات :

أولا: إن علاج الفساد الإداري والمالي في العراق يتطلب البدء باصلاحات سياسية تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار ومواكبة هذه المشاركة السياسية باصلاحات ادارية تتمثل في الاهتمام في التعليم والتدريب وإيجاد نظام للحوافز يقلل من فرص الفساد الإداري والمالي , وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن وتقسم عوائد النفط حسب الدستور الذي يقر بملكية الشعب للموارد النفطية حتى ندعم إحساس المواطنة ويزداد الحرص والولاء للوطن والمحافظة على الأملاك العامة كذلك تدعيم تلك العوامل بعقوبات صارمة ممن يشيع الفساد أو يساهم فيه أو عدم التفريق في تطبيق هذه العقوبات بين قوي وضعيف والا لاجدوى من هذه العقوبات والاصلاحات

ثانياً:إن للرقابة دوراً مهماً في الحد من ظاهرة الفساد سواء كانت داخلية أم خارجية في المؤسسات ويتم ذلك من خلال تدعيم المؤسسات الرقابية وتوفيرالملاكات والكفاءات المخلصة في عملها والنزيهة لتحقيق الغرض منها . وتوفير الدعم اللازم لهذه الأجهزة الرقابية من خلال توفير وسائل عملها حتى تكون قادرة على الحد من الفساد كذلك التعاون الوثيق فيما بينها في انجاز الإعمال .

ثالثا: لابد من غرس القيم الفاضلة والإسلامية التي منحنا الله تعالى إياها والتي كان لها الدور الرئيس في نهضة الحضارة الإسلامية الأولى التي من غيرها لن نطمح بأكثر من الوصول إلى واقع الدول الغربية الحال الذي يعاني من خواء روحي وأخلاقي وتفكك اسري على الرغم من التقدم العلمي والمالي الذي حققته هذه الدول